

بعدما أثبت قوته حيال الأزمة المالية العالمية

قطاع المصارف الإسلامية يرصد أسواق ألمانيا لدخولها



200 بليون دولار يتم التعامل فيها وفق الشريعة الإسلامية

الإسلامية «اتضح لي أنها في الأساس لا تختلف عن المصارف الغربية، فعند حصول العميل على قرض، عليه إعادة المبلغ حيث يضاف إليه رسوم وتكون عادة عالية، وهذا ما تجنبه المصارف الإسلامية، وهذه الرسوم في الحقيقة هي الفوائد التي تفرضها المصارف الغربية، فما يضاف إلى المبلغ هو نفسه تقريباً، وعلى الدائن دفع رسوم عالية جداً، إذا ما تأخر في تسديد أقساط القرض، حتى لو كان صغيراً.

لكنه أضاف، بعدما أثبتت المصارف الإسلامية قوتها حيال الأزمات المالية العالمية، فقد يفسح المجال أكثر أمامها لافتتاح فروع لها في ألمانيا، فهي لم تتأثر كما المصارف الغربية، والسبب في ذلك أنها لم تدخل من الباب الواسع في المضاربات التي يحظرها الدين الإسلامي. ولأن عملاء المصارف الإسلامية في تزايد، توجد مصارف غربية، تعمل معها إما مباشرة أو عبر امتلاكها حصصاً فيها، ومن بينها مصارف ألمانية، وتحقق مكاسب كبيرة. ولا ينصح شميدت بان يؤسس مصرف ألماني فرعاً له يعمل حسب الشريعة الإسلامية، مذكراً في هذا الصدد بما حدث لكوبرس بنك الألماني، ففي عام 2000 أحدثت خطوة كوبرس بنك صدى كبيراً في سوق المال الألمانية، عندما أعلن فرعه Cominvest أنه أسس صندوقاً مالياً، تحت اسم صندوقه «الصفور» لم يتجاوز الأربعة ملايين يورو. ومن أجل تحقيق أرباح، كان عليه أن يكون مالكاً لعشرين مليون يورو على الأقل، المصير نفسه، أصاب البنك العربي، الذي افتتح قبل سنوات قليلة فرعاً في لندن، اعتمد على الشريعة الإسلامية في تعاملاته. وتشير دراسة إلى أن الأثر الكامن في ألمانيا لديهم حسابات توفير ضعف ما لدى الألمان، وتقدر بحوالي 1.5 بليون يورو سنوياً، وإذا ما اكتسبت المصارف الإسلامية نسبة 15 في المئة من هؤلاء المدخرين كعملاء لديها، فإنها تحقق أرباحاً بالبلدين، وهذا سبب قد يدفع بالمصارف التقليدية إلى التفكير الجدي بمسألة المصارف الإسلامية، لأنها ستكون المنافس الأشد لها في المستقبل.

عدد منهم اهتماماً بالمشاركة في تأسيس مصرف إسلامي، لكن إلى هذا الحد لا توجد عروض مناسبة لتحقيق ذلك. ومع أن المصرف الألماني دويشتشه بنك له فرع يحمل اسم بنك كامينز، أي «مصرفي» والمخصص للعمال الأتراك، لكنه لا يعمل على أساس الشريعة الإسلامية، بل بناء على القانون الألماني، وهذا ينطبق على فروع وفروع المصارف الألمانية الأخرى العاملة في بلدان إسلامية، مع ذلك فهي تحقق أرباحاً طائلة، إلا أن المستشار فيليب فاكربيك متحفظ حيال حقيقة التعاملات في المصارف الإسلامية، فمع أنها تلتزم بالشريعة الإسلامية، وتتمتع بالفوائد، لكن ذلك لا يعني بالضرورة عدم تقديمها خدمات مالية تجني منها أرباحاً طائلة في نظره، فيشير إلى أنه في السنوات المالية الماضية كسبت هذه المصارف البلايين، عبر تطوير إنتاج ووجت له يراعي التعاليم الإسلامية، لكنه يجلب معه أرباحاً للبنوك الإسلامية، كالتوسط في اتمام صفقات بيع وشراء، ومثل بسيط على ذلك، إذ أن المصارف الإسلامية تشتري سلعة من طرف، ويعدها ترغف سعرها كما تريد، وتبيعهها بعد ذلك إلى طرف آخر، قد يسد الثمن على أقساط من دون فائدة، وهذا جزء من المعاملات في المصارف الإسلامية. لكن قد يكون Kuvet Turk المصرف الكويتي التركي، المصرف الإسلامي الأول في ألمانيا، وسيفتح فرعاً له مطلع العام المقبل في مدينة مانهايم، وإذا ما لقي رواجاً فسوف يفتتح فروعاً في مدن ألمانية أخرى. إلا أن هذا المصرف لن يعمل بكامل الحرية، كما المصارف الإسلامية الأخرى، إذ حجت المؤسسة الاتحادية لمراقبة الخدمات المالية في قطاع المال في ألمانيا تعاملات، أي أن بإمكانه قبول أموال كي يحولها بعد ذلك إلى مصارف تركية أو مصارف في بلدان إسلامية أخرى تعمل على أساس الشريعة الإسلامية، وسيخضع للمراقبة المالية، للتأكد من عدم تسويقه لعملاء في ألمانيا عروضا على أساس الشريعة الإسلامية، فهذا النوع من التسويق مازال غير معترف به في ألمانيا، ولا يمكن الاعتقاد أن ألمانيا سوف تحدث تغييرات في قوانينها المالية كي تعتمد، فهذا يعني انقلاباً كبيراً، لا تحم عقباها، ضد مصارفها.

ويقول هايكو شميدت، المصرفي الألماني في فرانكفورت لـ«الإلاف» بعد المعلومات التي جمعها عن المصارف

تشير تقارير مالية إلى أن المصارف، التي تعتمد الشريعة الإسلامية في تعاملاتها، تنظر إلى ألمانيا على أنها باحة واسعة كي تقوم بأعمال مربحة فيها. فسوق ما يسمى بالسلعة المالية على أساس الشريعة الإسلامية أصبحت تعتبر اليوم في كل أنحاء العالم الأكثر رواجاً. فحسب معلومات من أسواق المال الألمانية هناك ما بين 200 إلى 300 بليون دولار في العالم، يتم التعامل بها على أساس الشريعة الإسلامية، ويتوقع أن يصيب هذا القطاع نمواً يصل إلى 15 في المئة.

لكن القوانين في البلدان الغربية، وخاصة في ألمانيا، تعوق حتى هذا الوقت أي توسع، عبر افتتاح فروع لمصارف إسلامية، لكي يودع رأسمال فيها على أساس الشريعة الإسلامية. وفي بلدان، مثل المملكة العربية السعودية وماليزيا واندونيسيا، شهد قطاع المصارف العاملة على أساس الشريعة الإسلامية في السنوات الماضية تدفق ابداعات بالبلدين، ما دفع ببعض المصارف إلى خوض المغامرة للدخول إلى المجال الألماني.

لذا يمكن القول أن ألمانيا قد تشهد حضور مصارف إسلامية في أهم مدنها، مثل مدينة المال والمصارف فرانكفورت، فهذا ما يعتقد على الأقل المستشار فيليب فاكربيك، من مؤسسة بوز وشركائه، الذي يرى أنه على صعيد العالم هناك ما يتسبب في بدء ظهور تأثير للمصارف الإسلامية على حركة المال العالمية، والقضية مسالة وقت فقط، عندها سوف تصل الموجة إلى ألمانيا، والسبب في ذلك اختلاف المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية، فكل تعاملاتها مبنية على الشريعة الإسلامية، فعلى سبيل المثال هي تحظر الفوائد، ما يعتبر أمراً جيداً، خاصة للذين يحصلون على قرض من دون فائدة.

ويتقدير الخبير الألماني، فإن حجم ما يتدفق من أموال من أوروبا على المصارف الإسلامية يصل إلى حوالي 1.2 بليون يورو سنوياً، منها ابداعات بحوالي 15 في المئة من المسلمين المقيمين في ألمانيا، الذين لا يرغبون في فائدة على أموالهم.

ولقد أشار استطلاع للرأي، أجري مع 500 مسلم في ألمانيا، من بينهم مستثمرون، إلى وجود رغبة للحصول على خدمات مصرفية بناء على الشريعة الإسلامية، كما أظهر

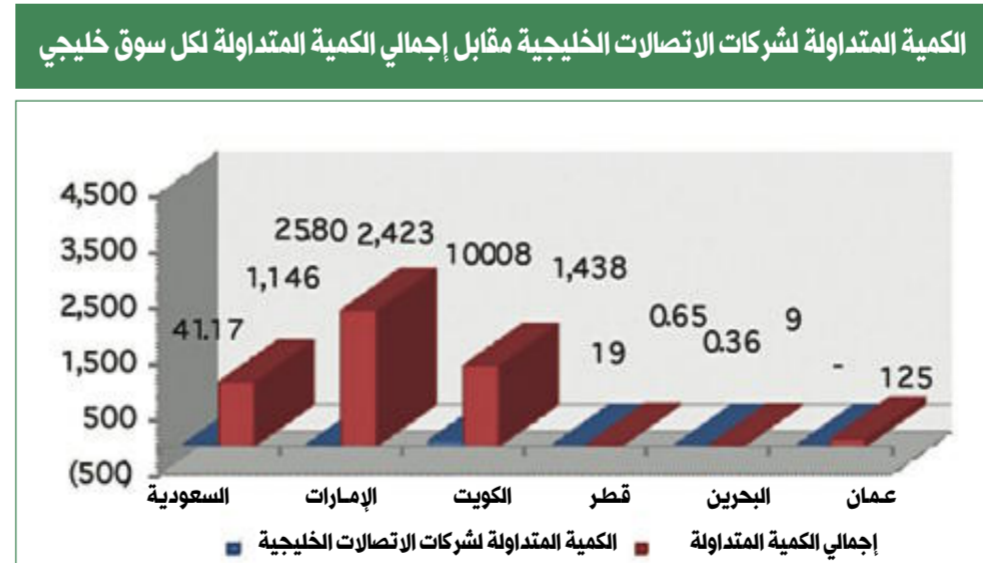
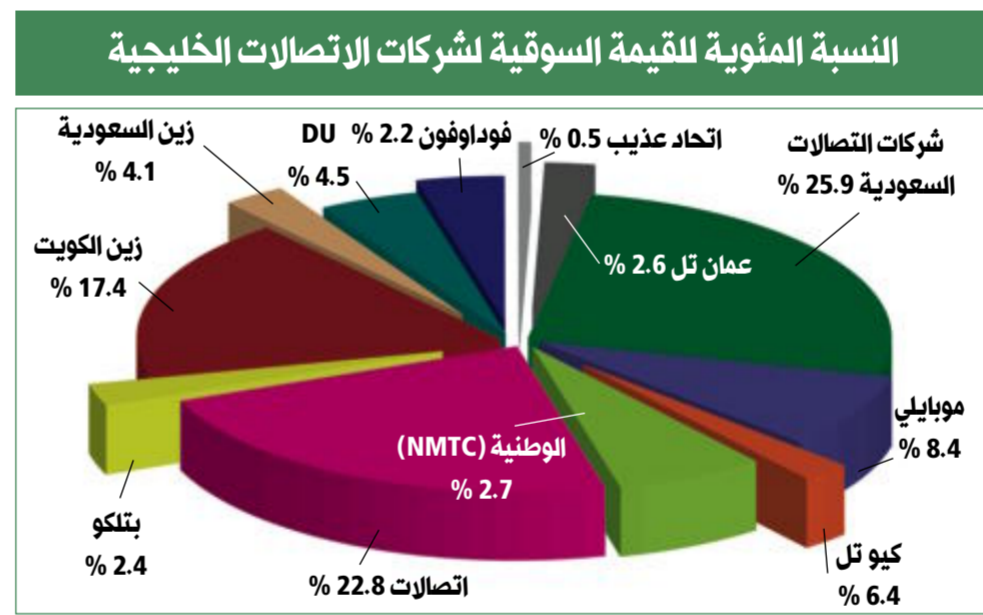
تحذير ألماني: أزمة اقتصادية تلوح في الأفق

وأوضحت الدراسة أنه من ناحية إحصائية فإن البطالة تبدو كأنها تتخفف ولكن يغفل المرء عن أن مئات الآلاف من العاملين يعملون وفقاً لمبدأ العمل للتصغير بساعات عمل يومية قليلة لا يمكن أن يعكس الأرقام موضوعية فيما يخص العمل».

مثل (دويشتشه بنك) أرباحاً في الربع الثالث من العام الحالي فضلاً عن انخفاض عدد العاطلين عن العمل في شهر أكتوبر الحالي بنحو 118 ألف شخص عما كان عليه في شهر سبتمبر الماضي فإن التفاؤل في حدوث تحول إيجابي في الأوضاع الاقتصادية العامة يبقى بعيد المنال.

برلين - (كونا): حذرت دراسة أجراها اتحاد بحوث الاستهلاك الألماني (جي آي كي) من حصول توجه جديد في الأوضاع الاقتصادية في البلاد منبهة إلى أن الأزمة لم تنته بعد. وقالت الدراسة التي نشرت نتائجها على الرغم من تسجيل شركات ومؤسسات اقتصادية ألمانية من بينها مصارف

قطاع الاتصالات الخليجي يسجل انخفاضاً بنسبة 3.84 في المئة



أنهى مؤشر جلوبل لقطاع الاتصالات الخليجي تداولات هذا الأسبوع مسجلاً انخفاضاً بنسبة 3.84 في المئة بعد تراجع جميع الأسواق الخليجية. وصولاً إلى مستوى 307.56 نقاط. هذا وقد انخفض إجمالي القيمة السوقية للقطاع بمقدار 3.98 بلايين دولار أميركي ووصولاً إلى 99.80 بليون دولار أميركي.

شهد قطاع الاتصالات الخليجي انخفاضاً في أنشطة التداول هذا الأسبوع، حيث انخفضت كمية الأسهم المتداولة بنسبة 41.83 في المئة وصولاً إلى 103.03 ملايين سهم بإجمالي قيمة تداولات بلغت 438.81 مليون دولار أميركي أي بانخفاض نسبته 45.33 في المئة مقارنة بالأسبوع السابق. وقد انخفضت الكمية المتداولة لقطاع الاتصالات على ما نسبته 2.00 في المئة من إجمالي الكمية المتداولة في الأسواق الخليجية، بينما استحوذت القيمة المتداولة للقطاع على ما نسبته 4.25 في المئة من إجمالي القيمة المتداولة في الأسواق الخليجية.

تصدر سهم شركة الاتصالات المتكاملة (زين السعودية) قائمة الأسهم من حيث الكمية المتداولة مستحوذاً على ما نسبته 29.83 في المئة (30.74 مليون سهم). بينما تصدر سهم شركة الاتصالات المتكاملة (زين الكويت) قائمة الأسهم من حيث القيمة المتداولة مستحوذاً على ما نسبته 20.59 في المئة (90.35 مليون دولار أميركي).

تصدر سهم شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة (du) قائمة الأسهم من حيث الارتفاع للأسبوع الثاني على التوالي بصعوده بنسبة 9.68 في المئة ليلغى عند 4.080 دراهم إماراتية، بينما كان سهم شركة الاتصالات المتكاملة (زين الكويت) أكبر المتراجعين خلال فعاليات هذا الأسبوع بانخفاضه بنسبة 14.71 في المئة ليلغى عند 1.160 د.ك. بعد انتشار خبر مفاده بأن السعر المتفق عليه بين مجموعة الخرافي ومجموعة فافاسي الهندية بشأن صفقة زين وهو 2 د.ك. هو سعر مكلف حيث أن شركة بهارات سانانز نيجام الهندية BSNL (شركة اتصالات هندية) ليست مستعدة لدفع أكثر من 10 بلايين دولار أميركي لشراء حصة زين البالغة 46 في المئة، أي أقل بنسبة 20 في المئة من السعر المتفق عليه.

أخبار شركات القطاع

- منح اتحاد اتصالات (موبايلي) شركة اريكسون لتصنيع معدات الشبكات عقدا قيمته 160 مليون دولار لتوسعة نشاط البيانات الذي يراهن عليه ثاني أكبر مشغل اتصالات سعودي لدفع نمو الأرباح.
- ذكر الرئيس التنفيذي لشركة الاتصالات المتكاملة (دو) عثمان سلطان أنّ «دو» لا تخطط في الوقت الحالي لإطلاق جهاز نقل يحمل علامتها التجارية، مشيراً إلى عدم استبعاد الأمر في وقت لاحق، وأشار، فيما نقلته أرابين بيزنس، إلى أنّ للشركة أولويات وهي تركيز في الوقت الحالي على خدماتها الحالية بشكل يوفر قيمة مضافة لآرائان دو.

مؤشر البورصة الأردنية يتراجع بمقدار 8 نقاط

تقطعتان أو ما نسبته 0.04 في المئة. وبلغ المعدل اليومي لحجم التداول في بورصة عمان خلال هذا الأسبوع حوالي 62 مليون دولار مقارنة مع 44.9 مليون دولار للأسبوع السابق وبنسبة ارتفاع بلغت 38.9 في المئة. وبلغ حجم التداول الإجمالي لهذا الأسبوع حوالي 311.7 مليون دولار مقارنة مع 224.4 مليون دولار والذي سجل على مدار خمسة أيام تداول لكل من اسبوعي المقارنة. أما عدد الأسهم المتداولة التي سجلتها البورصة خلال هذا الأسبوع فقد بلغ 114.5 مليون سهم نفذت من خلال 51607 عقود.

وعلى صعيد المساهمة القطاعية في حجم التداول فقد احتل القطاع المالي المرتبة الأولى بنسبة 63.4 في المئة من حجم

نقطتان أو ما نسبته 0.04 في المئة. وبلغ المعدل اليومي لحجم التداول في بورصة عمان خلال هذا الأسبوع حوالي 62 مليون دولار مقارنة مع 44.9 مليون دولار للأسبوع السابق وبنسبة ارتفاع بلغت 38.9 في المئة. وبلغ حجم التداول الإجمالي لهذا الأسبوع حوالي 311.7 مليون دولار مقارنة مع 224.4 مليون دولار والذي سجل على مدار خمسة أيام تداول لكل من اسبوعي المقارنة. أما عدد الأسهم المتداولة التي سجلتها البورصة خلال هذا الأسبوع فقد بلغ 114.5 مليون سهم نفذت من خلال 51607 عقود.

وعلى صعيد المساهمة القطاعية في حجم التداول فقد احتل القطاع المالي المرتبة الأولى بنسبة 63.4 في المئة من حجم

عمان - (كونا): انخفض الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة المتاحة للتداول في بورصة عمان خلال الأسبوع الماضي بمقدار 8 نقاط بتأثير نتائج الشركات التي تتوالى إفصاحتها وجاءت دون التوقعات. ووفق الأرقام الأسبوعية للبورصة فقد انخفض الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة المتاحة للتداول إلى 2616 نقطة مقارنة مع 2624 نقطة للأسبوع السابق بانخفاض مقداره 8 نقاط أو ما نسبته 0.32 في المئة. أما الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية فقد انخفض لإغلاق هذا الأسبوع إلى 5650 نقطة مقارنة مع 5652 نقطة للأسبوع السابق بانخفاض مقداره

مؤتمر المستثمرات العرب يدعو النساء إلى اقتحام قطاع العقار

قالت فاطمة فكري «الجميع تأثر بالأزمة، التي لم تستثن أحداً، وهناك تخوفات من المستقبل، خاصة ما إذا استمرت، خاصة أنه لم يعرف بعد موعد انتهائها». واعتبرت أن «مؤتمر المستثمرات العرب فرصة للبحث عن شركات عربية، خاصة أنني أريد الدخول إلى مجال السياحة، رغم تأثره بالأزمة المالية، إلا أنه يبقى مجالاً واعداً»، متمنية أن «ترى إمكانات الشراكة مع مستثمرات عربيات حتى تكون لدينا حظوظ أكبر في المستقبل»، ويصل عدد النساء رئيسات المقاولات، حسب إحصاء أنجزته الجمعية المغربية للنساء رئيسات المقاولات سنة 2004، قرابة 5 آلاف، في حين بلغ عدد مناصب الشغل التي توفرها مقاولات هذه النساء المتمركزة غالبيتها في قطاع الخدمات، ما يفوق 30 ألف منصب شغل.

وتتمحور هذه المظاهرة حول ثلاثة محاور كبرى تتمثل في «الاستثمار في ظل المناخ الاقتصادي العالمي»، و«الفرص الجديدة للاستثمار»، و«محددات الاستثمار النسائي». يشار إلى أن هذا المؤتمر تشارك فيه 250 مقاولاً من 15 بلداً، كما يتيمم بحضور ممثلين عن البلدان الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي العربي، و17 بلداً أجنبياً، وحوالي 25 منظمة وطنية، وإقليمية، ودولية.

بدأت 250 مستثمرة عربية من 15 بلداً بحث سبل النهوض بفرص الاستثمار النسائي في العالم العربي وذلك في أول مؤتمر دولي للنساء المستثمرات العرب ويسعى المؤتمر الذي ينظمه اتحاد النساء المستثمرات العرب إلى إيجاد حلول بديلة واعداد مخططات لتعزيز الاستثمار النسائي، وكسر احتكار الرجل له. وكرت فاطمة فكري، أن «المرأة لديها حظوظ أكثر في مجال الاستثمار، لكنها ما زالت لا تتجرأ على الدخول بقوة للقطاعات الكبرى في المملكة»، مشيرة إلى أن «المقاولات المغربيات يستثمرن بالأساس في الصناعة التقليدية والسياحة». وأكدت فاطمة، التي تشغل أيضاً منصب عضوة في غرفة الصناعة والتجارة المغربيات، أن «مجال الاستثمار تطور بشكل كبير في المملكة، في السنوات الأخيرة، مقارنة مع السابق»، مضيفة أن «هناك اتجاهات نحو تشجيع المرأة أكثر في مجال المقاولات، الذي دخلته أخيراً مجموعة من النساء اللواتي كن في فترات سابقة لا حضور لهن»، وبرزت المستثمرة المغربية أن «المرأة في حاجة إلى تقديم تسهيلات أكبر لها، سواء من طرف الإدارات أو البنوك، للتوسع في مجال الاستثمار»، مشيرة إلى «ضرورة فتح الأبواب أكثر أمام النساء»، وحول الآثار التي خلفتها الأزمة المالية العالمية،

تراجع التضخم في منطقة اليورو في أكتوبر

بنسبة 0.3 في المئة في سبتمبر. ويريد البنك المركزي الأوروبي الوصول بمعدل التضخم إلى ما دون اثنين في المئة مباشرة ويتوقع الاقتصاديون في غياب أي ضغوط تضخمية أن يبقى البنك على أسعار الفائدة عند مستواها المنخفض البالغ واحد في المئة في عام 2010. وأظهرت بيانات اليوروستات انه ليس من المتوقع ظهور أي ضغوط تضخمية في وقت قريب إذ أن معدل البطالة في منطقة اليورو بلغ 0.7 في المئة في سبتمبر وهو أعلى معدل منذ يناير عام 1999.

بروكسل (رويترز) - تراجع أسعار المستهلكين في منطقة اليورو في أكتوبر للشهر الخامس على التوالي في حين ارتفعت البطالة في سبتمبر إلى أعلى مستوياتها في 11 عاماً مما يلقي الضوء على أثر الكساد على الطلب على السلع وعلى سوق العمل. قال مكتب إحصاءات الاتحاد الأوروبي يوروستات ان أسعار المستهلكين في منطقة اليورو التي تضم 16 دولة انخفضت بمعدل سنوي 0.1 بالمائة متماسكة مع توقعات محللين استطلعت رويترز أراءهم بعد انخفاضها

الدولار يرتفع واليورو يتراجع مع هبوط الأسهم

ارتفع سعر الدولار قليلاً أمام اليورو أمس الجمعة، متأثراً بتراجع الأسهم الأوروبية في التعاملات المبكرة، مع ترقب المتعاملين لبيانات أميركية، تؤكد انتعاش الاقتصاد بعد بيانات النمو القوية في الربع الثالث. ورغم هذه المكاسب، نزل الدولار أمام الين، متأثراً بعمليات بيع من جانب شركات يابانية في نهاية الشهر، في حين ارتفع الين أمام عملات أخرى، بعد تديد مكاسب الدولار

ارتفع سعر الدولار قليلاً أمام اليورو أمس الجمعة، متأثراً بتراجع الأسهم الأوروبية في التعاملات المبكرة، مع ترقب المتعاملين لبيانات أميركية، تؤكد انتعاش الاقتصاد بعد بيانات النمو القوية في الربع الثالث. ورغم هذه المكاسب، نزل الدولار أمام الين، متأثراً بعمليات بيع من جانب شركات يابانية في نهاية الشهر، في حين ارتفع الين أمام عملات أخرى، بعد تديد مكاسب الدولار